# الخصائص الثقافية والحضارية للديمقراطية الدينية، مع التركيز على المجتمع المثالي المهدوي

قنبر علي صمدي[1]

**خلاصة البحث**

يُعدّ البحث حول مكانة ودور الشعب في تأسيس الحكومة وكيفية إدارة المجتمع من الموضوعات المهمّة التي واجهت تحدّيات جدّية منذ الماضي وحتى اليوم. وتكمن أهمية تناول هذا الموضوع في أنّ مسألة الديمقراطية ورأي الأغلبية تُعدّ اليوم من أهم مؤشّرات شرعية النظام السياسي في الخطابات المعاصرة. وفي مثل هذه الظروف، يُعدّ طرح نظام قائم على الديمقراطية الدينية فكرة جديدة وفعّالة، إذ يواجه هذا النظام أنماط الحكم السائدة بتحدٍّ واضح سواء كانت استبدادية أو وراثية أو ديمقراطية. إنّ الديمقراطية الدينية تقوم على ركنين أساسيين: الشرعية الإلهية ورأي الشعب. ويظهر التجلّي الكامل للديمقراطية الدينية في المجتمع المهدوي المثالي، الذي من أبرز خصائصه: وحدة الثقافة الدينية، والرضا العام، والعدالة، وتعزيز العقلانية العامة. وفي هذه المقالة، وبالاعتماد على المنهج التحليلي – الوصفي، تمّ توضيح مكانة الشعب في نظام الديمقراطية الدينية، كما تمّ تناول مؤشرات الحُكم الرشيد، بالاستلهام من الخصائص الثقافية والحضارية للمجتمع المهدوي المثالي.

**الكلمات الرئيسة:** الديمقراطية الدينية، الديمقراطية، الثقافة، الحضارة، العقلانية، المهدوية، المجتمع المثالي.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

١. باحث مشارك في مركز المصطفى الدولي للبحوث. Samadi313@gmail.com

**مقدمة**

فكرة الديمقراطية وسيادة إرادة الشعب، وإن كانت قد بدأت أولاً في المجتمعات الغربية تحت شعار الديمقراطية وحكم الأكثرية، إلا أن مداها وانتشارها، مع وجود بعض الفوارق، أخذ يتوسّع بسرعة ليغدو عالميًّا، حتى باتت الديمقراطية اليوم تُعدّ مبدأً مقبولًا ومقدّسًا، نتيجةً لهيمنة هذا النموذج من الفكر السياسي الغربي على الرأي العام، ويُقاس مدى شرعية ومكانة النظام السياسي بناءً على هذا المؤشر. أما الديمقراطية الدينية، فهي تعبّر عن نموذج جديد من النظام السياسي المطلوب والشعبي، يمكن أن يشكل بديلًا مناسبًا للديمقراطية الغربية في المجتمعات الإسلامية، وهو نموذج حديث يسعى إلى الحفاظ على القيم الدينية، وضمان حقوق مختلف شرائح المجتمع، ومشاركتهم في تحديد مصيرهم، على أساس المبادئ والقواعد المستمدة من المدنية الدينية.

ومن هذه الزاوية، تُعدّ الديمقراطية الدينية مصطلحًا جديدًا في الخطاب السياسي العالمي، نشأ في سياق المبادئ السياسية للإسلام، متأثّرًا بتعاليم النبي ﷺ والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ويهدف إلى صيانة حقوق الناس في مجال السياسة وإدارة شؤون المجتمع، مع اجتناب النماذج الاستبدادية في الحكم، واحترام المبادئ والقيم الدينية، وبذلك يتميز النظام الإسلامي عن النماذج الغربية العلمانية والأنظمة الاستبدادية. ومن هذا المنطلق، فقد جرى في الحكومة الإسلامية اعتماد منهج جديد يقوم على ركنين أساسيين: الشرعية الإلهية ورأي وإرادة الشعب.

إن الديمقراطية الدينية تحمل طابعًا ثقافيًا وحضاريًا منبثقاً من الدين، وقد اهتمت التعاليم الدينية بجميع الاحتياجات، والإمكانات، والعناصر والمقومات المؤثرة في تأسيس "الحياة الطيبة"، كما أن المؤشرات الثقافية والحضارية للديمقراطية الدينية قد تم تناولها في ميادين العلم، والثقافة، والسياسة، والاقتصاد، والاتصالات، والإدارة، وغيرها. وإن كان النموذج الكامل والشامل لهذا التصور يتجلّى في المجتمع المهدوي في عصر الظهور، إلا أنّ هذا النموذج المثالي يمكن أن يكون مصدر إلهام للديمقراطية في المجتمع الإسلامي المعاصر. ولذلك، فإن الخصائص والمؤشرات العامة لهذا النموذج المثالي قد وردت في الآيات والروايات، من أجل إبقاء فكرة التطلّع إلى المثل العليا حيّة في نفوس المسلمين، وتوجيه نظر الأمة الإسلامية نحو الأهداف البعيدة. ويمكن لهذا التوجه، في أبعاده العقائدية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وغيرها، أن يوفّر الأرضية للازدهار المادي والروحي، والرقيّ الثقافي والحضاري للمجتمع الإسلامي. ويستلزم الاقتداء بالمجتمع المثالي، اهتمام المسلمين بنمط الحياة الإسلامية، وترسيخ النماذج السلوكية المستندة إلى التعاليم الدينية في المجتمع؛ لأن الفكر الإسلامي لا يكون بنّاءً للحضارة ومحدثًا للتغيير إلا إذا تحوّل إلى ثقافة سائدة في السلوك البشري، وتجلت آثاره ومظاهره في حياة الناس.

## ١) الأسس المفهومية للبحث

### ١- ١) الثقافة

كلمة «ثقافة» تُعادل كلمة Culture في الأدبيات اللاتينية، وتعني التعليم والتربية، والمعرفة، والأدب، ونمط الحياة. وفي الاصطلاح، تُطلق «الثقافة» على مجموعة من المعتقدات والقيم والمعايير والرموز والتكنولوجيا التي توصّل إليها الإنسان على مرّ السنين، وتوارثها من جيل إلى آخر[١]. ووفق هذا التعريف، فإن للثقافة بُعدين: ١. البُعد المعنوي: يتمثل في المعتقدات والقيم والمعايير والرموز، وهي أمور ذهنية وغير مادية. ٢. البُعد المادي: يشمل أنواع التكنولوجيا والتقنيات، ويُعدّ الجانب الملموس والمادي من الثقافة.

وقد قال بعضهم في تعريف الثقافة: إنها مجموعة من العلوم والعقائد والفنون والقوانين والأخلاق والآداب والعادات والمهارات التي يكتسبها الإنسان فرديًا أو اجتماعيًا[٢]. وذهب آخرون إلى أن الثقافة هي مجموع المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات وسائر نِتاج التجربة الإنسانية في المجتمع[٣]. كما عد فريق ثالث الثقافة مجموعة من المعتقدات والفضائل والقيم والمثل العليا والمعارف والفنون والتقنيات والآداب والعادات، التي تمنح الهوية وتحدث التحوّل في الحياة الاجتماعية لأي أمة[٤].

في الحقيقة، الثقافة تعبّر عن البنية الذهنية المهيمنة على رؤى الأفراد الاجتماعية ومواقفهم. ولذلك، تُعد الثقافة عنصرًا حاسمًا يؤثّر في جميع أبعاد حياة الإنسان، وقراراته، وسلوكياته، وكل ما يظهر من مظاهر وجود الإنسان في العالم، من لغة، وأخلاق، وأدب، وأساليب التعامل، ونظام الحكم، والاقتصاد، والإدارة، وغير ذلك، جميعها نابعة من عنصر الثقافة والبنية الذهنية والفكرية للإنسان، والتي تُجسّد رؤيته الاجتماعية والحضارية. وهذا ما أُشير إليه في الآية الكريمة: ﴿**كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ**﴾[٥]، أي: كل إنسان يعمل ويَسلك وفق بُنيته الذهنية ونمط تفكيره. وعليه، فإن «الثقافة» تعبّر عن شيوع وانتشار منظومة من المعتقدات، والطقوس، والسلوكيات، والميول، والأخلاق، والآداب، والقوانين، والفنون، والصناعات، وسائر المعارف والخبرات الإنسانية، بحيث تؤدي إلى ترسيخ قيم ومعايير محدّدة، وتُنتج نمط حياة خاصًا في المجتمع.

---

١. جهاني شدن و فرهنگ مهدوي (العولمة وثقافة المهدي): ص١٧.
٢. فرهنگ شناسى (علم الثقافة): ص٣-٤.
٣. تاريخ تمدن و فرهنگ اسلامى (تاريخ الحضارة والثقافة الإسلامية): ص٢٢.
٤. فرهنگ مهاجم، فرهنگ مولد: در باب فرهنگ و متعلقات آن (الغزو الثقافي، الثقافة المولدة: في موضوع الثقافة وما يتعلق بها): ص١٧٣.
٥. الإسراء: ٨٤.

**٢- ١) الحضارة**

كلمة "حضارة" هي مأخوذة من الجذر "حَضَرَ"، وهي مقابلة لـ"بَدَوَ"[١]، وتُستخدم بمعنى السكن في المدن والمناطق المعمورة. أما في اللغة اللاتينية، فإن المعادل لكلمة "الحضارة" هو (Civilization) ويعني المدينة والمواطَنة[٢]. وكلمة (Civic) أو (Civitas) تشير إلى منزلة المواطن، وتدل على الخروج من الحالة البدائية أو الوحشية. وعليه، فإن السمة المشتركة بين مفاهيم "التمدّن" في مختلف اللغات، تتمثّل في خصائص التحضّر، والتخلّق بآداب الحياة المدنية، والخروج من البداوة والتصلّب القَبلي، وصولًا إلى الانسجام والتعاون مع المواطنين لتوفير سبل الراحة والتقدم.

في اصطلاح علماء الاجتماع والمتخصصين في العلوم الاجتماعية، يُستخدم مصطلح "التحضر" للإشارة إلى الميل نحو العقلانية، وتنظيم الحياة المدنية، وترتيب النظام الاجتماعي من أجل الرقيّ المادي والروحي لحياة الإنسان[٣].

وقد عد ابن خلدون "التحضر" بمعنى انتقال المجتمع من مرحلة البداوة إلى الحضارة والمدنية من أجل تحقيق الإعمار والازدهار في الحياة، ومن وجهة نظره، فإن التحضر ناتج عن طبيعة الإنسان ورغبته الفطرية في المدنية، وتشمل مقوّماته: السكان، الثروة، العمل، الصناعة، المعرفة، الفن، الجغرافيا، التحضّر، الدين، والعصبية[٤].

وقد عد بعض الباحثين "التحضر" أسمى أنواع الهويات الثقافية، وأوسع مستوياتها، وعدّوه نتاجًا للرقيّ الثقافي وقبول النظام الاجتماعي[٥]. ورأى آخرون أنه مجموعة من الإنجازات والنجاحات التي حقّقتها أمة ما، وتؤدي إلى التطور والتقدّم العلمي والفني، وظهور المؤسسات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. بينما رأى فريق ثالث أن "التحضر" يتكوّن من مجموعة من المعارف، والفنون، والمهارات، والآداب، والعادات، ومؤسسات اجتماعية نشأت في ظل الابتكارات والاختراعات والأنشطة الجماعية، وتطوّرت وانتشرت[٦].

أما باحثو الحضارة في الغرب، فقد استخدموا مصطلح (Civilization) للدلالة على مختلف

١. كتاب العين: ج٣، ص١٠١؛ معجم مقاييس اللغة، ج٢، ص٧٦؛ تاج العروس، ج٦، ص٢٨٦؛ أساس البلاغة، ص١٣٠.
٢. قاموس إنجليزي-فارسي: ج١، ص٨٩.
٣. الزامات و بايسته هاي تحقق تمدن نوين اسلامي بر مبناي سيره‌ي سياسي پيامبر (متطلبات وضروريات تحقيق الحضارة الإسلامية الجديدة بناءً على السيرة السياسية للنبي ﷺ): ص١٠٤.
٤. مقدمة ابن خلدون: ج١، ص٧٣.
٥. پويايي فرهنگ و تمدّن اسلام و ايران (ديناميكية الثقافة والحضارة الإسلامية والإيرانية): ج١، ص٣١-٣٢.
٦. زمينه‌ى فرهنگ شناسى (أسس علم الثقافة): ص٤٩ و٥٠.

أشكال التقدّم في مظاهر الحياة البشرية. وقد عرّف ويل ديورانت، المؤرخ والفيلسوف الأمريكي الشهير، "الحضارة" بأنها تجلّي النظام الاجتماعي وإتاحة الفرصة للإبداع الثقافي[١]. أما هنري لوكاس، الباحث الأمريكي في مجال الحضارة، فقد عد "الحضارة" ظاهرة متشابكة تشمل جميع الأحداث الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وحتى الفنية والأدبية[٢].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن "الحضارة" هي ثمرة تفاعل مجموعة من العوامل الفكرية، والثقافية، والسلوكية لأفراد مجتمع ما، ولها قابلية للتكرار والتمدد إلى مجتمعات أخرى. ولهذا يمكن اعتبار الحضارة نمطًا خاصًا من التنمية المادية والروحية، القائم على الثقافة، والقانون، والإدارة المدنية المنظّمة، والذي ينشأ من خلال الجهد الجماعي والمنهجي، وتظهر مظاهره في مجالات العلم، والدين، والأخلاق، والتقنية، وغيرها، وقابل للانتقال والتوسّع في المجتمعات المتصلة به.

ومن هنا، فإن الالتزام بالقيم، واحترام القانون، والحكم الرشيد، تُعد من الركائز الأساسية لتشكيل الحضارة. ويستلزم هذا التوجه، الانسجام، والتعاون، والتفاعل المنظّم، وتنظيم شؤون الحياة والنظامين السياسي والاجتماعي، ما يُمكّن أفراد الأمة من الاستعداد والتحلّي بالقدرة على الحياة المسؤولة والمنضبطة، ويُمهّد الطريق للاستفادة المثلى من نِعَم الحياة. وعليه، فإن الوصول إلى الحضارة والتقدّم في مختلف مجالات الحياة يُعدّ من الطموحات المشتركة للبشرية.

**٣- ١) القرابة المعنوية بين الثقافة والحضارة**

النقطة المهمة في فهم مفهومي "الثقافة" و"الحضارة" هي القرابة المعنوية بين هذين المصطلحين، حيث تربط بينهما علاقة وثيقة وعميقة. فكلاهما يشير إلى المنجزات المادية والمعنوية، وإلى تطور المجتمعات البشرية ونموها عبر الزمن. وتُعدّ كل من الثقافة والحضارة نتاجاً لمجموعة من المتغيرات، مثل الدين، والقومية، والعلاقات الاجتماعية، ولديهما آثار ووظائف مشتركة، بحيث يعدّ التحديث، والتقدم، وبناء الهوية، وسيادة القانون، وزيادة الوعي، ورسم طريق الحياة وأسلوبها، وترسيخ البنى الاجتماعية من أبرز هذه الآثار المشتركة.

ومع ذلك، توجد فروقات بين الثقافة والحضارة، ومن بينها الاختلاف في الجوهر المفهومي لكل منهما؛ فـ"الثقافة" ترتبط بالجانب الروحي للفكر والإبداع الإنساني في مجالات الدين، والأخلاق، والعادات، والفنون، في حين إن "الحضارة" ترتبط أكثر بالجانب المادي للموضوع، وبنتائج الإبداعات

١. تاريخ الحضارة (ديورانت): ج١، ص٣.
٢. تاريخ تمدن (تاريخ الحضارة) (لوكاس): ج١، ص٧ ـ ١٦.

البشرية في مجالات العلوم التجريبية والتكنولوجيا. لذلك، فمع أن الثقافة والحضارة لهما وظائف وآثار متشابهة، إلا أن الفرق الجوهري بينهما يعود إلى البعد المعنوي والمادي للمسألة.

إن النظرة السائدة في هذا المجال ترى أن الثقافة هي تلك المعارف والمعتقدات والعادات والقوانين والأنظمة والمعايير التي توجه الحياة الروحية والمعنوية وسلوك الناس، في حين إن الحضارة تشير في الغالب إلى المظاهر المادية لحياة الإنسان. غير أن هذا التمايز لا يعني الفصل بين مجالي الثقافة والحضارة، بل يجب الانتباه إلى قرابتهما المعنوية، وتأثر مظاهر الحضارة بعناصر بناء الثقافة. فالثقافة هي أساس الحضارة والتقدم في المجتمع، غير أن سموّ الثقافة ينبع من القيم الروحية. ويرى البعض، مثل الشهيد مطهري:

> **أن الإنسان من دون ثقافة أخلاقية وروحية لن ينجح في سائر مجالات الحياة، ولا يُقبل القول بأن الحضارة والثقافة البشرية تنقسم إلى نصف مادي ونصف إنساني، بحيث تُنسب الحضارة إلى الاختراعات، أما الثقافة وما يرتبط بالمعنويات كالأخلاق والتعاليم الاجتماعية، التي لا تنشأ عن الاختراعات، فلا أثر لها في قيام الحضارة؛ لأن المجتمع المنحط أخلاقيًا وثقافيًا لا يمكنه أبدًا أن ينجح في المجالات الأخرى أيضًا. إذًا، فللجوانب المعنوية أثر بالغ في الحضارة الإنسانية**[١].

ويضيف حول التأثيرات العظيمة للعوامل الروحية في ازدهار وخلق الحضارة البشرية:

> **من الممكن أن تقفز أمة من مرحلة البداوة إلى أرقى درجات الحضارة الإنسانية بعد أن تتلقى أيديولوجية وإيماناً واضحاً وبارتقاء مستوى الوعي الديني والاجتماعي، وإن نهضة صدر الإسلام هي خير دليل على ذلك**[٢].

ويمكن ملاحظة الذروة القصوى لتأثير الجوانب الثقافية والروحية لهذه النهضة الحضارية في حضارة عصر الظهور المثالية.

بناءً على ما سبق، يجب عدّ الثقافة الوجه المعنوي للحضارة، والحضارة الغلاف والمظهر العيني للثقافة. ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة بينهما هي علاقة بين البنية التحتية والفوقية؛ أي أن الثقافة نشأت مع وجود الإنسان ولها من العمر ما للبشرية، بينما الحضارة التي تتسم بالتراكمية والكم، وتقوم على الاختراعات، والصناعة، والعمران، والأنظمة، هي ظاهرة لاحقة في التاريخ. ورغم الاختلافات المفهومية بين الثقافة والحضارة، إلا أنه لا يمكن فصلهما، فلا يوجد مجتمع يمتلك إحداهما دون الأخرى، ولا يمكن ألا يؤثر أحدهما في الآخر، فهما متلازمان ومترابطان تأثيراً وتأثراً. ومن هنا،

١. مجموعة آثار الشهيد مطهري: ج١٥، ص٤٨.
٢. المصدر نفسه: ج٢٤، ص٤٢٧.

يمكن عد الثقافة والحضارة وجهين مجردين لحقيقة مزدوجة الأبعاد، فالبعد الحضاري هو نتاج المنجزات المادية للبشر، أما البعد الثقافي فهو التراث المعنوي للأمة. ويُستخدم مصطلح "الحضارة" في الاستعمالات الشائعة غالبًا للدلالة على هذا المعنى المركب.

وعليه، فالحضارة ظاهرة إنسانية ناتجة عن تطور الإنسان التجريبي والمعيشي، أما الثقافة، فهي ظاهرة قومية، ووطنية، ودينية داخل المجتمع، ولكل حضارة أفق إنساني وعالمي يتشكل في سياق تاريخي خاص، ويعيش فيه أناس ينتمون إليها، وتقوم الحياة الاجتماعية لكل أمة وقومية على أساسها. هذا الهيكل المعيشي هو الذي يحدد هوية ذلك المجتمع، بحيث لا يمكن فصل أبعاده المادية والمعنوية عن بعض. ومن ثم، فإن الثقافة والحضارة وكل ما يفكر به الإنسان ويتصرف من خلاله يشكل بنية موحدة وشاملة تُعرف بـ"الحياة الكونية" أو ما يُصطلح عليه اليوم بنمط الحياة. وهذه الكيفية في العيش هي الحضارة. والحضارة بهذا المعنى، تشتمل على جميع خصائص مفهوم الثقافة أيضًا.

**٤- ١) الديمقراطية الدينية**

الديمقراطية هي ترجمة تُستخدم كبديل للمصطلح الغربي Democratia، المأخوذ من اللاتينية ذات الأصل اليوناني، والذي دخل إلى لغات غربية أخرى. هذا المصطلح يتكون من كلمتين: (Demos) بمعنى "الشعب"، و(Kratos) بمعنى "الحكم"، فيكون معناه "حكم الشعب". وفي الآونة الأخيرة، أصبح مصطلح (حكم الشعب) يُستخدم بمعنى الديمقراطية، وقد لاقى رواجًا واسعًا.

إن الديمقراطية الدينية تقوم على أساس الشرعية الإلهية والقبول الشعبي. في تعريف الديمقراطية الدينية، يُشدد على الشرعية المستمدة من الله، وعلى دور الشعب في عملية صنع القرار وإدارة المجتمع. وقد قيل أيضًا: إن الديمقراطية الدينية هي نموذج من نظام الحكم يرتكز على الشرعية الإلهية والقبول الشعبي، حيث يمارس الحاكم دوره ضمن إطار القوانين الإلهية، قائمًا على مبدأ العدالة وخدمة الشعب وتهيئة بيئة للتطور المادي والمعنوي[١].

الديمقراطية الدينية هي في الحقيقة نمط من أنماط الحُكم في البلدان الإسلامية، يشارك فيه المواطنون المؤمنون بالدين بفاعلية ضمن إطار الشريعة، ويتجنبون الاستبداد الفردي في اتخاذ القرارات العامة[٢]. وفي نظام يقوم على الديمقراطية الدينية، تُمنح الشرعية للحكم وإدارة المجتمع

١. نظريه مردم‌سالارى دينى: مفهوم، مبانى و الگوى نظام سياسى (نظرية الديمقراطية الدينية: المفهوم، الأسس ونموذج النظام السياسي): ص٢٠٧؛ نظريه انتقادى نو، نظم دموكراتيک مشورتى و الگوى مردم‌سالارى دينى (النظرية النقدية الجديدة، النظام الديمقراطي الاستشاري ونموذج الديمقراطية الدينية)، ص٢٠٧-٢٠٨.

٢. مردم سالارى دينى و نظريه ولايت فقيه (الديمقراطية الدينية ونظرية ولاية الفقيه): ص٥٢-٥٣.

السياسي من قِبل الله، ويقوم الناس من خلال اختيار الحكام الصالحين، والالتزام بالقوانين الإسلامية، بتعزيز هذه الشرعية. وفي هذا النظام، يجب أن تُمارَس جميع الأنشطة السياسية والاجتماعية في إطار الشريعة، ولا يُمكن لأي قانون يتعارض مع الوحي الإلهي وأُسس الإسلام أن يكون نافذًا.

**٢) مكانة الشعب في نظام الديمقراطية الدينية**

الديمقراطية الدينية هي في الحقيقة بديل فعّال للديمقراطية العلمانية الغربية، وحلّ مناسب لإخراج العالم الإسلامي من العلمنة، حيث تسعى إلى الجمع بين القيم الدينية والروحية وبين المعايير العرفية لتلبية تطلعات المجتمع. وتتميز الديمقراطية الدينية بخصائص منها: الشرعية المزدوجة (الإلهية والشعبية)، سيادة القانون، الرقابة الشعبية على سلوك الموظفين الحكوميين، وإدارة شؤون الدولة بناءً على رأي الشعب.

يهدف هذا النوع من الحكم إلى تهيئة بيئة مناسبة للنمو المادي والروحي للمجتمع، والاستجابة لتطلعات الشعوب التاريخية، وإدارة تحديات الحداثة، وتمكين المواطنين المؤمنين من المشاركة النشطة في العمليات السياسية ضمن إطار تعاليم الشريعة، ومنع الاستبداد الفردي. فالديمقراطية الدينية لا تسعى فقط لضمان الحقوق السياسية للمواطنين، بل تحاول من خلال الدمج بين المبادئ الدينية والمشاركة الشعبية، تأسيس نظام عادل وفعّال.

في الفكر الإسلامي، السيادة والولاية تعود بالذات إلى الله وحده، فهو الذي خلق الإنسان حرّ الإرادة والاختيار، ليكون مسؤولاً عن مصيره. وهذه الخاصية جعلت من الإنسان جديراً بمقام الخلافة الإلهية. ولهذا السبب، فإن الله فوّض الحكم إلى الإنسان كأمانة. كما ورد في القرآن الكريم عن شرعية خلافة الإنسان في الأرض وتحمله لمسؤولية الحكم من قِبل الله، مثل قوله تعالى: ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ...**﴾[١].

إن الديمقراطية قائمة على إحداث التغيير من خلال مشاركة الشعب في النظام السياسي، وأساس هذا التغيير هو دور الإنسان الفاعل في تغيير ظروف حياته، وهو ما يُمكِّن من إحداث التحولات الاجتماعية. أما التغيير الواعي والإرادي، فهو القاعدة لبقية التحولات الاجتماعية، لأن هذه التغيرات تنبع من إرادة الإنسان. ولذلك قال الله في القرآن الكريم: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾[٢]، وقال أيضًا: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾[٣].

١. ص: ٢٦.
٢. الرعد: ١١.
٣. الأنفال: ٥٣.

ووفقًا للآيات القرآنية، فإن الأنبياء والقادة الإلهيين قد كُلّفوا بدعوة الناس إلى تأييدهم واتباعهم من أجل إقامة حكومة عادلة، لا بفرض السيطرة عليهم بالقوة. كما تشير الآيات التالية: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾[١]، ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**﴾[٢]، ﴿**مَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾[٣]، ﴿**إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ**﴾[٤]، ﴿**وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ**﴾[٥]، ﴿**وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ**﴾[٦]. وهذه الآيات تشير إلى أهمية الإرادة، والحرية، وصون الكرامة الإنسانية، وضرورة حاكمية الشعب على مصيره، وتُظهر أنه لا مكان للاستبداد في نظام الحكم الإسلامي.

وقد أكّدت الروايات هذا الأمر أيضاً. فعلى سبيل المثال، يقول أمير المؤمنين علي عليه السلام في بيان مكانة الناس ودورهم في الحكم الإسلامي:

**أَيُّهَا النّاسُ عَنْ مَلَإٍ وَإِذْنٍ، إِنّ هَذَا أَمْرُكُمْ، لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ حَقٌّ إِلّا مَنْ أَمَرْتُمْ**[٧].

ومع أن هذا الكلام من أمير المؤمنين عليه السلام لا يتناول إثبات أصل الولاية، بل يتعلّق بتحقّقها العملي والواقعي، إلا أنه بوضوح يؤكّد ضرورة رضا الناس وتصويتهم لمنح الشرعية للحكم وتولّي شؤون المسلمين. وإنّ أوضح صورة للديمقراطية الدينية تتجلى في حكومة الإمام علي عليه السلام، التي مثّلت نموذجًا كاملاً للحكم الديني، وجسّدت نظامًا قائماً على الشرعية الإلهية والقبول الاجتماعي.

إن الشرعية في معناها السياسي تُعادل قانونية الحكم أو كونه مطابقًا للقانون، وهو ما يتحقّق عبر توافقات عرفية[٨]. لكن المقصود من الشرعية هنا هو بعدها الديني ومنشؤها الإلهي. ففي الفكر الديني، إن مصدر شرعية الحكم هو التصديق الإلهي. أي أنه، كما أن في نظام التكوين، الولاية التكوينية وإدارة شؤون الوجود تعود إلى الخالق، فكذلك في مجال التشريع، فإن الولاية التشريعية -أي حق التشريع وإصدار الأوامر الحكومية- هي من حق الله وحده. ولا يحق لأحد أن يحكم أو يتصرف في شؤون الناس إلا بإذنه، وتفويضه هذا المقام لشخصٍ ما أو الإذن له بالتصرف في هذه الشؤون. ويُشار إلى هذا الأصل في علم الكلام باسم التوحيد التشريعي، الذي يُعدّ لازمًا من لوازم التوحيد في الربوبية والخالقية.



---

١. البقرة: ٢٥٦.
٢. غاشيه: ٢١-٢٢.
٣. الأنعام: ١٠٧.
٤. فاطر:٢٣.
٥. المائده: ٩٩.
٦. يونس: ١٠٨.
٧. بحار الأنوار: ج٣٢، ص٨.
٨. بنيادهای علم سياست (أسس علم السياسة): ص ١٠٥.

وباتفاق المسلمين، فإن شرعية حكومة رسول الله ﷺ كانت من الله تعالى؛ أي أن الله منحه حق الحكم. لكن في تحقق حكومة النبي ﷺ، كان للناس دور أساسي؛ فلم يفرض ﷺ حكمه على الناس بالقوة، بل بايعَه المسلمون بقلوبهم وأرواحهم، وقبلوا حكومته النبوية طوعًا، وأسّسوا دعائمها من خلال دعمهم اللامحدود[١].

وعلى هذا الأساس، يرى كثير من علماء الشيعة أن الولاية الإلهية في إدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية تعود مباشرةً وبالذات إلى النبي الأكرم ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام، وفي عصر الغيبة فُوّضت هذه الولاية من قبل الإمام المعصوم إلى الفقهاء العادلين بالتنصيب العام[٢]. وتحقيق هذه الولاية يتوقف على مشاركة الناس وتصويتهم وانتخابهم للحاكم، لكي يتم تطبيق الحكم القائم على الشريعة في المجتمع؛ لأن الحكومة الدينية لا تتحقق بدون دعم الناس. وبناء عليه، فإن التصديق الإلهي والدعم الشعبي هما الركنان الأساسيان للديمقراطية الدينية، ولا شرعية لأي نظام يفتقر إلى هذين الركنين، مثل الأنظمة الأرستقراطية، أو الملكيات الوراثية، أو حكم النخبة، أو حتى الديمقراطية الانتخابية المجردة.

ولهذا، يقول سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي إن هذين الركنين يشكلان ترجمة لمفهوم "الجمهورية الإسلامية"، حيث قال:

> **الديمقراطية الدينية ليست شيئًا سوى ترجمة للجمهورية الإسلامية. الديمقراطية لم يكن لها أصل تاريخي في إيران، بل هذا المفهوم وهذه الحقيقة تم تعريفها وتحققها في البلاد من خلال الجمهورية الإسلامية. الثورة الإسلامية قدّمت لنا هذا النموذج. وقد أدركنا حينها أن هناك أمرين معتبرين:**
>
> **أولًا: أن الشعب هو من يجب أن يقرر ويختار ويتحرك، وهذا هو "الجمهور".**
>
> **ثانيًا: أن الأهداف والمثل العليا لهذا الاختيار وهذه الحركة يجب أن يرسمها الإسلام لنا. وكان من الممكن أن يكون بدل الإسلام شيء آخر[٣].**
>
> **الجمهورية تعني حكم الشعب، والإسلامية تعني دينية؛ فالجمهورية الإسلامية تعني الديمقراطية الدينية. والحقيقة في الديمقراطية الدينية هي أن النظام يجب أن يُدار ويتقدم بتوجيه**

١. حكومت و مشروعيت (الحكم والشرعية)، ص١٢.

٢. في حديث صحيح يعرف بـ"مقبولة عمر بن حنظلة"، قال الإمام الصادق عليه السلام بشأن تعيين فقهاء الشيعة في هذا المنصب: **فَلْيَرْضُوا بِهِ حَكَمًا فَإِنِّي قَد جَعَلتُهُ عَلَيكُم حَاكِمًا...**» أصول الكافي، ج١، ص٦٧؛ الاحتجاج، ج٢، ص٣٥٦. هذا الحديث يعد أهم سند نقلي لولاية الفقيه في زمن الغيبة، وقد أولاه الاهتمام كثير من الفقهاء مثل: ملا أحمد نراقي في "عوائد الأيام"، ص١٨٥؛ ميرزا محمد حسين النائني في "منية الطالب في حاشية المكاسب"، ج٢، ص٣٣٧؛ الإمام الخميني في كتاب "البيع"، ج٢، ص٤٥٩–٥٢٠، وغيرهم.

٣. من كلمات في لقاء الشباب، الأساتذة، المعلمين والطلاب في جامعات محافظة همدان بتاريخ (٧ يوليو ٢٠٠٤م).

**إلهي وإرادة شعبية. الجمهورية الإسلامية تعني ذلك الموضع الذي يساهم فيه التوجيه الإلهي والإرادة الشعبية معًا في بناء النظام وتوجيهه[١].**

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن الديمقراطية الدينية تكتسب معناها ضمن إطار المبادئ والقيم الإسلامية ومع مراعاة حقوق الناس، ولا يحقّ لأحد أن يسلبهم هذا الحق الإلهي؛ لأنه في الفكر الإسلامي، ومع التأكيد على الشرعية الإلهية للحكم، فإن رأي الناس ورضاهم معترف به ومعتبر أيضًا.

### ٣) المجتمع المثالي المهدوي كنموذج للديمقراطية الدينية

من الخصائص البارزة لنظرية الإسلام في باب الديمقراطية الدينية، وجود نموذج مثالي وأخلاقي فيما يتعلق بحقوق الناس الأساسية، وهو ما يتمثل في مفهوم المهدوية. ففي هذا النموذج، يتم إيلاء مكانة وحقوق ومقام الشعب الاجتماعي والسياسي عناية فائقة، وتُصان كرامة الإنسان بأرقى صورها. وجود هذا النموذج يُحدد الاتجاه العام لحركة المجتمع الديني نحو نظام مثالي. وقد رسمت الآيات والروايات الملامح العامة لهذا النموذج، وسيُشار إليها لاحقًا في بيان خصائصه.

إن الاستلهام من نموذج المهدوية في ميادين الثقافة والحضارة يتطلب من المجتمع المنتظر أن يُولي أهمية للبُنى الفكرية والثقافية، وأن يعمل على تنمية العقلانية الدينية والإيمانية. فعن طريق معرفة الأسس المعرفية للثقافة والحضارة الدينية، وتوسيع وظائفها في المجتمع، تتبلور رؤية ثقافية وحضارية مستندة إلى النموذج المهدوي. ومن خلال إنتاج أفكار تستند إلى الدين، والسعي العلمي لترسيخ المؤشرات الخاصة بالنموذج الحضاري المهدوي، يمكن تهيئة الأرضية اللازمة لتخطيطٍ شامل وحركة جماعية للمجتمع المؤمن بالوعد، نحو تحقيق أهداف الأمة الإسلامية الحضارية.

إن الاقتداء برموز الثقافة والحضارة في مجتمع عصر الظهور يمكن أن يُمهّد لإحياء الثقافة والحضارة الإسلامية في المجتمع المنتظر. لذلك، فإن الاهتمام بالنماذج الثقافية والحضارية لمجتمع الظهور ضروري جدًا، بسبب دورها في بناء النماذج وتأسيس الهياكل والأنظمة الاجتماعية للمجتمع المنتظر. ذلك أن عنصر "الثقافة" و"الحضارة" في المجتمع الإسلامي لا يكون له وظيفة تمهيدية إلا إذا كان متمحورًا حول الثقافة والحضارة المهدوية. ولهذا، يجب أن تُولى العناية بالاقتداء المجتمعي في مختلف الجوانب العقائدية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكل ما يؤثر في الاتجاه الثقافي والحضاري للمجتمع المنتظر.

١. البيانات في الاجتماع الكبير لشعب مدينتي كاشان وآران وبيدگل بتاريخ ١١-١١- ٢٠٠١.

إن أكمل نموذج للديمقراطية الدينية يمكنه تغطية جميع جوانب حقوق الناس، والذي أشارت إليه الروايات أيضًا، هو المجتمع المهدوي. فقد بيّن رسول الله ﷺ في توجيهٍ هام أن أساس الاقتداء في زمن الانتظار هو الاقتداء الكامل بالأئمة المعصومين ﷺ، وخصوصًا الإمام المهدي ، ومواجهة مخالفيهم. حيث قال ﷺ:

**طُوبَى لِمَنْ أَدْرَكَ قَائِمَ أَهْلِ بَيْتِي وَهُوَ مُقْتَدٍ بِهِ قَبْلَ قِيَامِهِ يَأْتَمُّ بِهِ وَبِأَئِمَّةِ الْهُدَى مِنْ قَبْلِهِ وَيَبْرَأُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَدُوِّهِمْ أُولَئِكَ رُفَقَائِي وَأَكْرَمُ أُمَّتِي عَلَيَّ[1].**

ونُقل عن الإمام موسى بن جعفر ﷺ قوله:

**طُوبَى لِشِيعَتِنَا الْمُتَمَسِّكِينَ بِحَبْلِنَا فِي غَيْبَه قَائِمِنَا الثَّابِتِينَ عَلَى مُوَالاتِنَا وَالْبَرَاءَة مِنْ أَعْدَائِنَا أُولَئِكَ مِنَّا وَنَحْنُ مِنْهُمْ قَدْ رَضُوا بِنَا أَئِمَّة وَرَضِينَا بِهِمْ شِيعَه فَطُوبَى لَهُمْ ثُمَّ طُوبَى لَهُمْ وَهُمْ وَاللهِ مَعَنَا فِي دَرَجَاتِنَا يَوْمَ الْقِيَامَة.[2]**

بناءً على ذلك، فإن الفكرة المثالية للمهدوية تُعد من خصائص النظرية الإسلامية حول الديمقراطية الدينية، حيث تحظى فيها مكانة الناس وكرامتهم بالعناية اللازمة، ويُرسم من خلالها المسار العام للمجتمع الديني نحو نظام أمثل. وتأتي أهمية الاستلهام من هذا النموذج في تطوير الثقافة والحضارة من خلال تعزيز الفكر والعقلانية الدينية، والارتكاز على أسس معرفية متينة، مما يمكّن من تشكيل ثقافة حضارية مهدوية في المجتمع.

كما أن الاقتداء برموز مجتمع الظهور يعد من أهم الشروط لإحياء الثقافة والحضارة الإسلامية في عصر الانتظار. ولهذا فإن العناية بهذه النماذج تعني السعي لبناء بنية حضارية متكاملة للمجتمع المنتظر، من خلال الاقتداء العملي بالسلوكيات والعقائد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في ذلك المجتمع.

إن ضرورة الاقتداء الثقافي والحضاري بنماذج عصر الظهور مطلب عام يشمل جميع أفراد المجتمع ومؤسساته الثقافية والسياسية. ولا شك أن مسؤولية الدولة الممهّدة كبيرة جدًا؛ لأن الدولة الممهّدة هي التي تتقدم نحو أهدافها المثالية من خلال إجراءات أساسية وتحولية تقرّبها من غايات الظهور، ويجب أن تكون سياساتها الداخلية والخارجية منسجمة مع أهداف النموذج المثالي لمجتمع الظهور.

إن هذا الاقتداء العملي بالإمام المهدي يشكل الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع المنتظر، وهو علامة على حياته الدينية. فجميع متطلبات البناء الثقافي والحضاري مضمّنة في تعاليم الدين، لأنه ينظم

١. كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص٢٨٧.
٢. المصدر نفسه: ج٢، ص ٣٦١.

علاقة الإنسان بربه، وبإمامه، وبالمجتمع، ويرسم طريق الحركة الثقافية والحضارية.

من هنا، فإن المجتمع المنتظر الحقيقي هو مجتمع ديني متدين، ولا توجد أي استراتيجية أخرى للاقتداء بالإمام غير العمل بالتعاليم الإلهية. وهكذا، فإن الدور النموذجي للمجتمع الموعود في نظر المجتمع المنتظِر يتجلى في رؤيته التوحيدية، وشموليته، ومثاليته، وعدالته. وعلى المجتمع المنتظر -كما أوصى رسول الله ﷺ- أن يعمل على تحقيق تطلعات إمامه، والمساهمة في بناء المجتمع الديني الموعود، كي تتشكل الأرضية اللازمة لحركة شاملة وفق النموذج الحضاري المهدوي.

إن ضرورة الاقتداء بالنموذج المهدوي تكمن في أن المجتمع المهدوي هو رمز المجتمع الديني الكامل، وأن أسلوب العيش المهدوي يعني العمل بأحكام الدين؛ لأن فلسفة المهدوية هي إحياء القيم الإلهية في المجتمع، وتنمية الإنسان وارتقاؤه. ومن الطبيعي أن تحقيق هذا الفكر يتطلب مسيرة طويلة وصعبة، لكن السير في هذا الطريق -على أي مستوى كان- سيؤدي إلى نمو الإنسان وتكامله، وتطور المجتمع الإسلامي ثقافيًا وحضاريًا.

## ٤) الخصائص الثقافية والحضارية للديمقراطية الدينية في المجتمع المهدوي

تتمحور فكرة الديمقراطية الدينية، من حيث التجلي الاجتماعي في شكلها المثالي، حول المجتمع الموعود المهدوي الذي تتجلى فيه جميع مؤشرات النظام الديني والشعبي المثالي. الديمقراطية الدينية المبنية على النموذج المهدوي تحتوي على عناصر وخصائص تعد الأسس الرئيسة لحقوق الأفراد والمجتمع في نظام إنساني وإسلامي متقدم. ويجب البحث عن الخصائص الثقافية والحضارية للديمقراطية الدينية في المجتمع المهدوي من خلال وظائف الحكم المهدوي في ميادين الدين والثقافة، حيث تؤدي إلى وحدة ثقافية، ورضا شعبي، ونمو العقلانية والوعي العام في مجتمع عصر الظهور، وتُحدث تحولات جذرية في مجالات العلم والثقافة والسياسة والاقتصاد وكل ما يؤثر في رفع مستوى الثقافة وتطور المجتمع مادياً وروحياً. وفيما يلي بعض أهم الوظائف والخصائص للحكم المهدوي.

### ١- ٤) الوحدة الثقافية

إن أبرز سمات الديمقراطية الدينية في المجتمع المهدوي هي الوحدة الثقافية الناجمة عن الوحدة الدينية، ففي عصر الظهور، الذي هو عصر سيادة الإسلام دينيًا وثقافيًا، يعد عنصر «الدين» أساس الثقافة والحضارة. هذا المنهج يظهر في كل مناحي السلوك الفردي والاجتماعي، ونتيجته هي تحقيق مجتمع توحيدي ديني مفعم بالفضائل. وفي المجتمع المبني على الفكر التوحيدي المهدوي، تُحدد

الأهداف العامة وقواعد السلوك الفردي والاجتماعي بإدارة الله. هذا المنظور نابع من طبيعة التعاليم الدينية الفطرية، فالثقافة الدينية قائمة على الفطرة التوحيدية وعودة المجتمع البشري إلى أصالته، وتنمّي الهموم الفطرية والنبل الروحي للإنسان الطموح. من هذا المنطلق، فإن الفكر الحضاري المهدوي، نظرًا لشموليته وإنسانيته، يحمل لونًا فطريًا أكثر من كونه دينيًا صرفًا.

إن الإسلام أساس الثقافة والحضارة في المجتمع المهدوي، وهو دين ذو جوهر فطري، وهذه الفطرية هي سبب ثبات الدين وبقائه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾.[١] وبناء عليه، أولى مؤشرات الحكم المهدوي هي وظيفته الدينية، أي ترسيخ نمط الحياة الدينية في المجتمع، كما أن أبرز خصائص الحضارة المثالية المهدوية هي إحياء الدين وتوسيع المعارف الدينية. فباقي سمات الحضارة المهدوية هي تجليات لسيادة الدين في المجتمع.

ذكر أمير المؤمنين عليه السلام نقطة تحول مهمة في مجتمع عصر الظهور، وهي العودة إلى القرآن والتمسك بالتعاليم الوحيانية، فقال:

**يَعْطِفُ الْهَوَى عَلَى الْهُدَى إِذَا عَطَفُوا الْهُدَى عَلَى الْهَوَى وَيَعْطِفُ الرَّأْيَ عَلَى الْقُرْآنِ إِذَا عَطَفُوا الْقُرْآنَ عَلَى الرَّأْيِ.**[٢]

وفقًا لكلام أمير المؤمنين عليه السلام، الوظيفة المهمة للحكم المهدوي هي تصحيح النظرات وخلق تحول معرفي في فهم الدين والممارسة الدينية، حيث يعيد القرآن إلى مركز الاعتبار، ويقيس الآراء والأفكار بمعيار القرآن. في مجتمع عصر الظهور، يُصحح كل الفهم الخاطئ والتحريفات والتأويلات والقراءات غير الصحيحة التي فرضت على الدين بواسطة الإمام المعصوم المهدي ، وتتجه العقول نحو معارف القرآن الحقيقية.

هذه العودة من الهوى إلى الهداية «يَعْطِفُ الْهَوَى عَلَى الْهُدَى» وإعادة الآراء الباطلة إلى القرآن «يَعْطِفُ الرَّأْيَ عَلَى الْقُرْآنِ» تُعد الأساس للتحول الجذري في المجتمع الإسلامي.

إن تأكيد هذا الحديث الوظيفة الدينية للنظام المهدوي مهم ومفعم بالدروس، فالحياة ملآنة بنقاط تحول، وكل نقطة توجه مسارًا محددًا، أحيانًا يكون الاتجاه هو إعادة المجتمع البشري من الظلم إلى العدل، ومن الجهل إلى العلم، وأحيانًا أخرى يطرح البعض أفكارًا خاطئة باسم الدين[٣]، لكن حملَة الحق من الأنبياء والأولياء دائمًا ما يوجهون المجتمعات من الانحطاط والظلام إلى النور والنجاة.



---

١. الروم: ٣٠.
٢. نهج البلاغه: ج٢، ص٢١؛ ميزان الحكمة: ج١، ص١٨٧.
٣. ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾ بقره: ٧٩.

وفي هذا السياق، يُعدّ ظهور المهدي المنتظر نقطة تحول فريدة تشمل حركة المجتمع البشري على مدى الزمان والمكان، وتوجه البشرية جميعًا نحو الهداية والتدين. لذلك، معجزة الإمام المهدي هي السيادة المطلقة للدين والحضور الفعلي لمعارف القرآن في جميع مجالات حياة الإنسان. وهذه الوظيفة العظيمة خاصة بالحكم العالمي المهدوي ولا يوجد ما يماثلها في تاريخ البشر.

بناءً عليه، في المجتمع المبني على الثقافة والحضارة المهدوية، ما يحظى بالأصالة هو القيم الدينية والميل الفطري المتعالي للإنسان. في هذه الحضارة، لا تحل الرفاهية والراحة المادية، ولا الإنجازات العلمية والتقنية المذهلة في التنظيم الاجتماعي، محل رغبات الإنسان الداخلية واهتماماته الفطرية والروحية، بل كل شيء يهيء لنمو الإنسان الروحي نحو الأهداف السامية وازدهار النزعات القدسية المتأصلة في فطرة البشر.

**٢- ٤) الرضا العام**

من الخصائص المهمة الأخرى للديمقراطية الدينية في المجتمع المهدوي، رضا الناس العام عن النظام المهدوي. فحكم الإمام المهدي هو حكم القلوب والأرواح، حيث تسود المحبة والأنس والارتباط الروحي بين الناس وقائد المجتمع. يقوم حكمه على الإيمان والمعرفة والحب والعاطفة. يحبّه الناس من أعماق قلوبهم، إلى درجة لم يُشاهد مثلها في تاريخ البشر. قال النبي الأكرمﷺ عن محبة الإمام المهدي العجيبة بين الناس:

**أُبَشِّرُكُمْ بِالْمَهْدِيِّ يُبْعَثُ فِي أُمَّتِي عَلَى اخْتِلَافٍ مِنَ النَّاسِ وَزِلْزَالٍ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا وَقِسْطاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً وَظُلْماً يَرْضَى عَنْهُ سَاكِنُ السَّمَاءِ وَسَاكِنُ الْأَرْضِ.**[١]

وفي موضع آخر قال:

**الْمَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وُلْدِي... يَرْضَى فِي خِلَافَتِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ وَأَهْلُ السَّمَاءِ وَ الطَّيْرُ فِي الْجَوِ.**[٢]

هذه الشعبية والقبول الفريد سببه أن الناس في العالم يرون في دولة المهدي تجسيدًا لأمانيهم، ولذلك يتجهون إليه برغبة وشوق.

ورد في رواية أخرى:

**تَأوي اليهِ أُمَّتَهُ كَمَا يأوي النَّحْلُ إلى يَعْسُوبِهَا.**[٣]

١. كتاب الغيبة: ص١٧٨.
٢. حقيقة الاعتقاد بالإمام المهدي المنتظر ، ص١٧٥.
٣. المصدر نفسه.

إن محبة الناس هي إحدى خصائص الحكم المهدوي التي لم تُشاهد مثلها في أي دولة أخرى. من البديهي أن بروز هذه المحبة يتجلّى بشكل أجمل وأرقى في عصر الانتظار.

في بعض الروايات، حتى إعلان خبر ظهور الإمام المهدي يُسبب فرحًا عامًا وسعادة عالمية، واستقبالًا غير مسبوق من الناس لقيامته، حتى إن الأموات يتمنون الحياة لرؤية عظمة ظهوره. قال أمير المؤمنين عليه السلام:

**يَفْرَحُ بِخُرُوجِهِ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَسُكَّانُهَا.**[١]

وقال الإمام الكاظم عليه السلام:

**يَفْرَحُ بِخُرُوجِهِ اَلْمُؤْمِنُون وَأَهْلُ السَّمَاوَاتِ.**[٢]

ونقل حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله:

**يَفرَحُ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءُ وَأَهْلُ ٱلأَرْضِ وَالطَّيرَ وَالْوُحُوشَ وَالْحِيتَانَ فِي الْبَحْرِ وَتَزِيْدُ الْمَيَاهُ فِي دَولَتِهِ وَتَمُدُّ ٱلْأنهَارُ وَتُضْعِفُ الْأَرضُ أُكُلَهَا وَتَسْتَخْرِجُ الْكُنُوزَ.**[٣]

لذا، من أبرز خصائص الحكم المهدوي، كونه حكمًا شعبيًا يتمتع بقبول جماهيري غير مسبوق، لأن حكم المهدي مبني على القيم الدينية، وعلاقاته قائمة على التضحية والإنفاق والقناعة والزهد... ولهذا، حين يلحظ الناس هذه الحقائق، يقبلون عليه من صميم قلوبهم. ومن البديهي أن شرط هذه المحبة هو السعي لرضاه والاهتمام بجلب سروره، لأن وفقًا للآية الكريمة: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ**﴾[٤]. وفي التوقيع الشريف الصادر عن صاحب الأمر للشيخ المفيد، ذُكر أن الأعمال السيئة والذنوب التي يرتكبها شيعة الإمام، هي أحد أسباب –بل السبب الوحيد– لطول الغيبة وبعد الشيعة عن لقائه، حيث قال:

**فَمَا يَحْبِسُنَا عَنْهُمْ إِلَّا مَا يَتَّصِلُ بِنَا مِمَّا نَكْرَهُهُ وَلَا نُؤْثِرُهُ مِنْهُم.**[٥]

كما أوصى قائلاً:

**وَاجْعَلُوا قَصْدَكُمْ إِلَيْنَا بِالْمَوَدَّةِ عَلَى السُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ فَقَدْ نَصَحْتُ لَكُمْ وَاللَّهُ شَاهِدٌ عَلَيَّ وَعَلَيْكُم.**[٦]

---

١. الغيبة: ص٢١٥.
٢. يوم الخلاص: ص٣٣٣.
٣. عقد الدُّرر: ص١٤٩.
٤. آل عمران: ٣١.
٥. الاحتجاج: ج٢، ص٣٢٣.
٦. بحار الأنوار: ج٥٣، ص١٧٩.

من ثم، اتباع أوامر الإمام واجتناب الذنوب، من مقتضيات المعرفة والمحبة الصادقة له، لأن رضا الإمام لا يتحقق إلا بالطاعة والسير على نهجه والتزين بالتقوى والأخلاق الحسنة.

**٣- ٤) العدالة العالمية**

من بين المؤشرات الأخرى للديمقراطية الدينية في المجتمع المهدوي، نشر العدالة وإحياء ثقافة القسط والعدل في العالم. إن تطوير ثقافة العدالة في المجتمع هو الأساس لتطوير جميع نواحي الحياة الأخرى: «**فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً**»[١]، لأن العدالة هي عامل تنظيم الأمور ووضع كل شيء في موضعه الصحيح[٢].

تؤكد التعاليم الدينية مسألة العدالة بسبب أهميتها وتأثيراتها الواسعة في حياة البشر. لذلك، كان تحقيق العدالة همًا قديمًا للإنسان، وغياب العدالة عبر التاريخ سبب العديد من الآلام والظلم للبشرية. إن نشر العدالة في المجتمع يمكن أن يعالج كل الآلام وينظم المشاكل والنواقص المتنوعة في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

الإمام المهدي هو المظهر الكامل لـ «القائم بالقسط» وحكمه هو تجلٍ كامل للعدل والقسط، حتى إنّه مشهور بهذه الصفة: «**السَّلَامُ عَلَى الْقَائِمِ الْمُنْتَظَرِ وَالْعَدْلِ الْمُشْتَهَرِ**»[٣].

ووفقًا للروايات، فإن نشر العدل والقسط من أهم مهام حكومة الإمام المهدي، بحيث يُطهّر مجتمع عصر الظهور من كل مظاهر الظلم والفساد. وإليك بعض الروايات:

١. قال الإمام الصادق عليه السلام عن خاصية العدالة ومحاربة الظلم في حكومة المهدي:

**إِذَا قَامَ الْقَائِمُ حَكَمَ بِالْعَدْلِ وَارْتَفَعَ فِي أَيَّامِهِ الْجَوْرُ.**[٤]

٢. قال الإمام الحسين عليه السلام:

**إِذَا قَامَ قَائِمُ الْعَدْلِ وَسِعَ عَدْلُهُ الْبَرَّ وَالْفَاجِرَ.**[٥]

ويمضي الإمام المهدي في تطبيق العدل إلى حد أن قيام حكمه يمحو الظلم تمامًا من الأرض، بحيث لا يُرى أثر ظلم في أي مكان. قال الإمام الباقر عليه السلام:

**حَتَّى لَا يُرَى أَثَرٌ مِنَ الظُّلْمِ.**[٦]

---

١. نهج البلاغة: ص٥٧.
٢. «**الْعَدْلُ يَضَعُ الْأُمُورَ مَوَاضِعَهَا**» نهج البلاغة، الكلمات القصار، الكلمة ٣٧.
٣. بحار الأنوار، ج٩٩، ص١٠١.
٤. إعلام الورى بأعلام الهدى: ص٤٦٢؛ كشف الغمة: ج٣، ص٤٦٥.
٥. المحاسن: ج١، ص٦١.
٦. بحار الأنوار: ج٢٤، ص١٦٦.

٣. نقل المفضل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام:

**الْقَائِمُ الَّذِي يَقُومُ بَعْدَ غَيْبَتِهِ فَيَقْتُلُ الدَّجَّالَ وَيَطَهِّرُ الْأَرْضَ مِنْ كُلِّ جَوْرٍ وَظُلْمٍ.**[١]

٤. قال الإمام الرضا عليه السلام:

**فَإِذَا خَرَجَ أَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِهِ وَوَضَعَ مِيزَانَ الْعَدْلِ بَيْنَ النَّاسِ فَلَا يَظْلِمُ أَحَدٌ أَحَدًا.**[٢]

٥. روى جابر عن الإمام الباقر عليه السلام:

**إِذَا قَامَ قَائِمُنَا فَإِنَّهُ يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ وَيعْدِلُ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ الْبَرِّ مِنْهُمْ وَالْفَاجِرِ.**[٣]

بناءً على ذلك، يعد التوجه العدلي من أبرز مؤشرات الثقافة والحضارة المهدوية في عصر الظهور. وتؤكد الروايات عنصر العدالة ويبرز النهج العدلي في حكومة المهدي ، مما يبيّن أهمية ودور العدالة في نمو وتطور مجتمع عصر الظهور.

**٤- ٤) العقلانية المعرفية**

الميزة المهمة الأخرى للديمقراطية الدينية في المجتمع المهدوي هي نمو الوعي العام والعقلانية المعرفية في مجتمع عصر الظهور. قال الإمام الباقر عليه السلام:

**إِذَا قَامَ قَائِمُنَا وَضَعَ اللهُ يَدَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْعِبَادِ، فَجَمَعَ بِهَا عُقُولَهُمْ وَكَمَلَتْ بِهِ أَحْلامُهُمْ.**[٤]

كلمة «عقل» في اللغة تعني الإمساك، والحفظ والمنع. ومن هنا يُسمى رباط الجمل «عقال» لأنه يمنع ركبة الجمل الجامح من الحركة غير المناسبة. ويسمى العقل كذلك لأنه القوة الداخلية التي تكبح شهوات ونزوات النفس البشرية[٥]. أما اصطلاحًا، فالعقل هو مركز الفهم والإدراك للحقائق، يدرك الموجودات واللاموجودات، الواجب والممتنع، ويميز الحق من الباطل، والخير من الشر، والسعادة من الشقاء.

والمقصود بـ«العقلانية» هو توظيف قوة العقل والفهم لاتخاذ قرارات صحيحة ونظرة مستقبلية للأهداف الحياتية. وتوظيف العقل الإدراكي نوعان: نظري وعملي. في الجانب النظري، يقود العقل المعتقدات والرؤية الكونية ويدرك المجهولات ويكشف الحقائق. أما في الجانب العملي، يميز بين

١. كمال الدين وتمام النعمة: ج٢، ص٣٣٦.
٢. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار: ص٤٣.
٣. علل الشرائع: ج١، ص١٦١.
٤. الكافي: ج١، ص٥٦؛ كمال الدين: ج٢ ص٦٧٥. جاء في بعض العبارات: «أَخْلَاقَهُم» الخرائج والجرائح: ج٢، ص ٨٤٠؛ بحار الأنوار: ج٥٢، ص٣٣٦.
٥. قاموس معين، كلمة «عقل».

الخير والشر ويجعل قرارات وسلوك الإنسان مثمرة. إن العقل النظري يفسر فلسفة وأهداف حياة الإنسان، والعقل العملي يقيّم القيم والمعايير في العلاقات الأخلاقية والقانونية ليعدّل ميول الإنسان ويوجه دوافعه نحو ما هو صالح له. لذا فإن مكانة «العقل» في الإسلام رفيعة جدًا، وهو أحد حجتي الله على عباده ويُحتج به. قال الإمام الكاظم عليه السلام لهشام بن الحكم:

**إِنَّ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ حُجَّةً ظَاهِرَةً وَحُجَّةً بَاطِنَةً، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَئِمَّةُ عليهم السلام وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ.**[1]

إن العقلانية في الثقافة والحضارة تتطلب رؤية هادفة في صنع القرار، واستثمار الفرص لبناء المستقبل ورفع مستوى الحياة. لذلك يجب التفريق بين العقلانية الحقيقية والعقلانية الزائفة. سبب الانحراف الفكري عن العقلانية هو اختلال في نظام الحسابات، ويحدث ذلك بطرق وأساليب مختلفة، منها المنطق المغالط في حروب المعرفة. وبناء عليه، العقلانية المرغوبة هي العقلانية القائمة على الدين، حيث تعد إرشادات الدين رأس المال السياسي والاجتماعي والثقافي. إن العقلانية الدينية تنفي الجمود، لأن الجمود من أسباب العرقلة وقيد الابتكار والتطور، وهو غير مرن تجاه التغيير والتجديد. بينما العقلانية الدينية تتوافق مع التجديد والتقدم ما دام لا يتعارض مع نمو وحكمة الإنسان.

إن مصدر العقلانية المعرفية هو العلم والمعرفة، كما أن من خصائص مجتمع عصر الظهور بروز العلم ونمو المعرفة العامة بشكل مذهل. قال الإمام الصادق عليه السلام عن القفزة العلمية المدهشة في زمن الظهور:

**العِلْمُ سَبْعَة وَعِشْرُونَ حَرْفًا، فَجَمِيعُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ حَرْفَانِ، فَلَمْ يَعْرِفِ النَّاسُ حَتَّى الْيَوْمِ غَيْرَ الْحَرْفَيْنِ، فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا أَخْرَجَ الْخَمْسَة وَالْعِشْرِينَ حَرْفًا، فَبَثَّهَا فِي النَّاسِ وَضَمَّ إِلَيْهَا الْحَرْفَيْنِ حَتَّى يَبُثَّهَا سَبْعَة وَعِشْرِينَ حَرْفًا.**[2]

إن عصر الظهور هو عصر ازدهار العلم والمعرفة، حيث تكشف الإنجازات العلمية العظيمة أسرارًا مدهشة، ويسير مجتمع الظهور في فضاء لا متناهٍ من المعرفة تحت هداية الإمام المهدي ، ويصل إلى حقائق عجيبة. فالقفزة العلمية والتقدم الأقصى للبشر في هذا العصر مدهشان لدرجة أن التطور العلمي من البداية حتى الآن لا يذكَر مقارنة به، حيث تنجح الجهود العلمية ويغزو الفكر قمة الثقافة والمعرفة. قال أمير المؤمنين عليه السلام:

**اَلعِلْمُ سُلطانٌ، مَنْ وَجَدَهُ صَالَ وَمَنْ لَمْ يَجِدهُ صِيلَ عَلَيهِ.**[3]

١. الكافي: ج١، ص١٦؛ تحف العقول عن آل الرسول: ص٣٨٦.
٢. مختصر البصائر: ص٣٢٠؛ معجم أحاديث الإمام المهدي: ج٤، ص٥٥.
٣. شرح نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ٣١٩.

إن سر حيوية الفكر الإسلامي هو العقلانية المعرفية والتوجه العلمي. وهذا ما جعل الفكر الإسلامي ديناميكيًا ومتطورًا باستمرار. وفي مجتمع عصر الظهور، وبفضل النمو الكبير في العلوم والتقدم الصناعي والتكنولوجي، يحدث تحول مذهل في الحياة وتكامل في تدفق الأمور وسهولة في التواصل الاجتماعي بحيث لا يكون بين الإمام وأصحابه بريد. قال الإمام الصادق عليه السلام:

**إِنَّ قَائِمَنَا إِذَا قَامَ مَدَّ اللهُ لِشِيعَتِنَا فِي أَسْمَاعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَائِمِ بَرِيدٌ، يُكَلِّمُهُمْ فَيَسْمَعُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ**[1].

وفي حديث آخر قال الإمام الصادق:

**إِنَّ الْمُؤْمِنَ فِي زَمَانِ الْقَائِمِ وَهُوَ بِالْمَشْرِقِ لَيَرَى أَخَاهُ الَّذِي فِي الْمَغْرِبِ، وَكَذَا الَّذِي فِي الْمَغْرِبِ يَرَى أَخَاهُ الَّذِي فِي الْمَشْرِقِ.**[2]

قد تشير هذه الروايات إلى التطور الصناعي ونمو وسائل الاتصال الجماعي التي ستظهر في ذلك اليوم في أنحاء العالم. ولا شك أن التقدم الشامل في العلوم في مجتمع عصر الظهور يؤدي إلى رفع الثقافة العامة وتحقيق تماسك عالمي وإزالة الوسائط والفواصل.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی



١. الخرائج والجرائح: ج٢، ص٨٤١؛ منتخب الأنوار المضيئة: ص٣٥٢.
٢. منتخب الأثر: ص ٤٨٣.

**نتيجة البحث**

١. مما سبق يتضح أن الديمقراطية الدينية في الفكر الإسلامي تقوم على ركيزتين أساسيتين: الأولى الشرعية الإلهية، والثانية القبول الاجتماعي.

٢. من بين النظم السياسية القائمة، تقدم الديمقراطية الدينية نموذجاً مختلفاً للحكم المثالي، حيث تؤكد مع التمسك بالمبادئ والقيم، دعمَ ومشاركة شاملة من الشعب في صناعة القرار وتدخلهم في تشكيل المستقبل السياسي وإدارة شؤون المجتمع.

٣. يتجلى النموذج الكامل والموضوعي للديمقراطية الدينية في المجتمع المثالي المهدوي، حيث يتمتع النظام وقيادة الحكم بشرعية تامة، ويحظيان بأعلى درجات القبول الشعبي. يمكن أن تكون مؤشرات ووظائف النظام المهدوي في مختلف المجالات نموذجاً للمجتمع البشري لتلبية احتياجات الإنسان المعاصر المادية والمعنوية.

٤. في الآيات والروايات، بُينت أبعاد نموذج النظام المهدوي ووظائفه في ميادين الدين، الثقافة، الأخلاق، التربية، الحكم، السياسة، الاقتصاد، المعيشة وغيرها. وأن تعميق وتوسيع التدين، والعدالة، والعقلانية التي تسود أجواء مجتمع عصر الظهور، كل ذلك يؤدي إلى وحدة ثقافية، ورضا شعبي شامل، ونمو عقلاني للمجتمع، ويجلب عدلاً عالمياً للبشرية.

٥. هذه المؤشرات هي منارة ترشد طريق تقدم المجتمع الإسلامي نحو مستقبل مشرق. والاقتداء بهذه المؤشرات يجعل حركة المجتمع الإسلامي والبشري نحو الازدهار والارتقاء الشامل ممكنة، مع ضمان الحريات المشروعة، وكرامة الإنسان، والحقوق الفردية والاجتماعية لجميع طبقات المجتمع بشكل مثالي.



پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

## مصادر البحث

القرآن الكريم
١. ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة؛ تحقيق: محمد أبو الفضْل إبراهيم، ط١، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٤٠١ هـ.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون، ترجمة: عبد المحمد آيتي، پژوهشگاه علوم انسانى و مطالعات فرهنگى، ط٣، ١٣٨٣هـ.
٣. ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ..
٤. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، قم، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.
٥. أحمد حسين يعقوب أردني، حقيقة الاعتقاد بالإمام المهدي المنتظر، جرش - الأردن، دار الملاك، ٢٠٠٠م.
٦. أحمدي، محمد مهدي، تاريخ تمدن و فرهنگ اسلامى، قم، مؤسسة بوستان كتاب، ط٢: ١٤٣٤هـ.
٧. أربلي، علي بن عيسى بن أبي الفتح، كشف الغمة في معرفة الأئمة، تصحيح: السيد هاشم رسول محلاتي، تبريز، مكتبة بني هاشمي، ١٣٨١هـ.
٨. آشوري، داريوش، دانشنامه سياسى، طهران، نشر مروارید، ط١٨: ١٤٣١هـ.
٩. برقي، أحمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين حسيني، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٧٠هـ.
١٠. جلال رفيع، فرهنگ مهاجم، فرهنگ مولد: در باب فرهنگ و متعلقات آن، طهران، انتشارات اطلاعات، ط٢، ١٤١٦هـ.
١١. جمشيدي راد، محمد صادق ومحسن أديب بهروز، الزامات و بايسته هاي تحقق تمدن نوين اسلامي بر مبناي سيره‌ي سياسي پيامر، سياست متعاليه، العدد ٢٤، ص١٠٤.
١٢. جنكيز پهلوان، فرهنگ شناسى، طهران، پيام امروز، ١٤٢٠هـ.
١٣. حراني، حسن بن علي ابن شعبه، تحف العقول عن آل الرسول، تصحيح: علي أكبر غفاري، ط٢، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
١٤. حسيني، محمد عارف، رؤياروى تمدّن اسلامى و مدرنيته، قم، مركز المصطفى الدولي للترجمة والنشر: ١٣٨١هـ.
١٥. حلي، حسن بن سليمان، مختصر البصائر، تحقيق: مظفر مشتاق، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢١هـ.
١٦. خامنه‌اى، علي، قائد الجمهورية الإسلامية في إيران، سياست از منظر آيت الله خامنه‌اى، بتحقيق: أمير سياهپوش، مؤسسه پژوهشى فرهنگى انقلاب اسلامى، مكتب حفظ ونشر آثار آية الله العظمى خامنه‌اى، انتشارات انقلاب اسلامى، طهران - إيران، ١٤٤٠هـ.
١٧. خميني، روح الله، قائد ومؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران، كتاب البيع، ج٢، طهران، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام خميني: ١٤٢١هـ.
١٨. دوران، ويليام جيمس، تاريخ تمدن، ج١، ترجمة أحمد آرام وزملاؤه، طهران: إقبال: فرانكلين، ١٣٧٧هـ.
١٩. دهخدا، علي أكبر، قاموس دهخدا، تحت إشراف الدكتور معين، طهران، شركة طباعة أفيست گلشن، ١٣٨٢هـ.
٢٠. راوندي، قطب الدين سعيد بن هبة الله، الخرائج والجرائح، نشر وتصحيح: مؤسسة الإمام المهدي، ١٤٠٩هـ.
٢١. روح الأميني، محمود، زمينه‌ى فرهنگ شناسى، طهران، منشورات عطار، ط١١، ١٤٣٧هـ
٢٢. ريشهري، محمد محمدي، ميزان الحكمة، طهران - إيران، دار الحديث، التنقيح الثاني: ١٤١٦هـ.
٢٣. زبيدي الحسيني، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٢٤. زمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
٢٥. سياهپوش، أمير، سياست (سياست از منظر حضرت آيت‌الله العظمى خامنه‌اى، السياسة، طهران: منشورات الثورة الإسلامية (تابعة لمؤسسة بحوث الثقافة الثورية الإسلامية)، ١٤٤٠هـ.
٢٦. شريف الرضي، محمد بن حسين بن موسى، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي صالح، قم، دار الهجرة، ١٤١٤هـ.
٢٧. صافي گلپايگاني، لطف الله، منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، قم، مسجد مقدس جمكران، ١٤٣٤هـ
٢٨. صبحي، صالح، نهج البلاغة، ترجمة: سيد علي موسوي گرمارودي، قدياني، ١٣٩٤هـ.
٢٩. صدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر غفاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
٣٠. صدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي، علل الشرائع، النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥هـ.
٣١. طبري، أبو الفضل علي بن حسن، مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، تحقيق مهدي هوشمند، دار الحديث، قم، ١٤١٨هـ.
٣٢. طبري، أحمد بن علي، الاحتجاج على أهل اللجاج، تحقيق: سيد محمد باقر موسوي، مشهد، نشر مرتضى، ١٤٠٣هـ.
٣٣. طبري، فضل بن حسن، أعلام الورى بأعلام الهدى، قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ربيع الأول ١٤١٧هـ.
٣٤. طوسي، محمد بن حسن، الغيبة للحجة، محقق ومصحح: عباد الله تهراني وعلي أحمد ناصح، قم، دار المعارف الإسلامية، ١٤١١هـ.
٣٥. طوسي، نصير الدين، أخلاق ناصري، طهران، نشر فردوس، ط٤، ١٤٣٧هـ.
٣٦. عبد الرحمن عالم، بنيادهاى علم سياست، نشر ني، طهران ١٤١٤هـ
٣٧. عميد، حسن، قاموس عميد، طهران، نشر أمير كبير، ط٣٢، ١٤٣٥هـ.
٣٨. فراهيدي، خليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي مخزومي - إبراهيم سامرائي، قم، هجرت، ط٢، ١٤١٠هـ.
٣٩. قطب الدين راوندي، سعيد بن هبة الله، الخرائج والجرائح، نشر وتصحيح مؤسسة الإمام المهدي، ١٤٠٩هـ.
٤٠. كامل سليمان، يوم الخلاص في ظل القائم المهدي، قم، نشر أنوار الهدى، ١٤١٧هـ.
٤١. كوراني عاملي، علي، معجم أحاديث الإمام المهدي، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١هـ.
٤٢. كامران بختي، قاموس إنجليزي-فارسي، مترادفات وأضداد، طهران، نشر كلمة، ١٤١٣.
٤٣. كليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تحقيق: علي أكبر غفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط٥، ١٤٠٤هـ.
٤٤. گودرزي، غلام رضا، تصميم‌گيرى استراتژيک: مطالعه موردى رويكرد موعودگرايى شيعه، طهران، منشورات جامعة الإمام صادق، ١٤٢٨هـ.
٤٥. متقي زاده، زينب، جهاني شدن و فرهنگ مهدوي (العولمة وثقافة المهدي)، طهران: بنياد فرهنگي حضرت مهدي موعود، ١٤٣٠هـ.
٤٦. مجلسى، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق وتصحيح: مجموعة من الباحثين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٣ـ.
٤٧. مشكات، محمد، منابع، مبانى و مؤلفه‌هاى مردم سالارى دينى (مصادر ومباني ومكونات الديمقراطية الدينية)، بحثية الثورة الإسلامية (جامعة أصفهان) خريف وشتاء ١٣٨٢ش – العدد٩ و١٠ (من٤ إلى٢٦).
٤٨. مصباح يزدي، محمد تقي، مردم سالارى دينى و نظريه ولايت فقيه (الديمقراطية الدينية ونظرية ولاية الفقيه)، قم - إيران، منشورات مؤسسة الإمام الخميني التعليمية والبحثية، ط٣، ١٤٣٠هـ.

٤٩. مصباح يزدي، محمد تقي، نگاهى گذرا به نظريه ولايت فقيه (نظرة موجزة إلى نظرية ولاية الفقيه)، بتحقيق محمد مهدي نادري، قم، مؤسسة الإمام الخميني التعليمية، ١٤٢١هـ.
٥٠. مصباح يزدي، محمد تقى، حكومت و مشروعيت (الحكم والشرعية)، كتاب نقد، العدد٧، سنة١٤١٩هـ
٥١. مصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٤٠٩هـ.
٥٢. مطهري، مرتضى، مجموعة آثار الأستاذ الشهيد مطهري، طهران، صدرا، ١٤٣٧هـ.
٥٣. معين، محمد، قاموس الفارسية معين، نشر زرين، ط٤، ١٤٣٠هـ
٥٤. مقدسي شافعي، يوسف بن يحيى، عقد الدرر في أخبار المنتظر، القاهرة، عالم الفكر، د/ت.
٥٥. ميبدي، أحمد آقائي وكريمي والا، محمد رضا، تبيين مبانى نقلى و عقلى مردم‌سالارى دينى، (توضيح الأسس النقلية والعقلية للديمقراطية الدينية)، الفصلية العلمية لأبحاث الثورة الإسلامية، الدورة٧، العدد٢٦، ص٢٧ –٤٨، كانون الأول١٤٢١هـ.
٥٦. ميرأحمدي، منصور، نظريه انتقادى نو، نظم دموكراتيک مشورتى و الگوى مردم‌سالارى دينى (النظرية النقدية الجديدة، النظام الديمقراطي الاستشاري ونموذج الديمقراطية الدينية)، مجلة العلوم السياسية، الدورة٣، العدد١، ص ٢٣٦ – ٢٩٣، اسفند ١٤٢٨هـ.
٥٧. ميرأحمدي، منصور، نظريه مردم‌سالارى دينى: مفهوم، مبانى و الگوى نظام سياسى (نظرية الديمقراطية الدينية: المفهوم، الأسس ونموذج النظام السياسي)، طهران، جامعة شهيد بهشتي، ١٤٣٠هـ.
٥٨. نائيني، محمد حسين، خوانساري نجفي، موسى، منية الطالب في حاشية المكاسب، قم، دفتر نشرات إسلامية جامعة المدرسين بالحوزة العلمية، تشرين الثاني ١٤٤٠هـ.
٥٩. نراقي، ملا أحمد بن محمد مهدي نراقي كاشاني، عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، قم – إيران، مكتب التبليغات الإسلامية بالحوزة العلمية قم. مركز النشر، ١٤١٧هـ.
٦٠. نعماني، محمد بن إبراهيم (ابن أبي زينب)، الغيبة، تحقيق وتصحيح: علي أكبر غفاري، طهران، مكتبة الصدوق، ١٣٩٧هـ.
٦١. نيلي نجفي، علي بن عبد الكريم بهاء الدين، منتخب الأنوار المضيئة في ذكر القائم الحجة؛ تحقيق وتصحيح: عبد اللطيف حسيني كوهكمري، قم، مطبعة الخيام، ١٤٠١هـ
٦٢. ولايتي، علي أكبر، پويايى فرهنگ و تمدّن اسلام و ايران (ديناميكية الثقافة والحضارة الإسلامية والإيرانية)، طهران، وزارة الخارجية، ١٤٢٨هـ.
٦٣. هنري لوكاس، تاريخ تمدن (تاريخ الحضارة)، ج١، ترجمة عبد الحسين آذرنگ، منشورات سخن، ط٨، ١٤٣٥هـ.